العدد (1864) السنة السابعة - السبت (31) تموز 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

قيمة العمل بين الثبات والتعويم

لطيف القصاب

لاشيء يرتقي بمكانة الإنسان مثل العمل ولاشيء يهوي به إلى الدرك الأسفل مثل البطالة، هذه الفرضية ليست محسومة في المجتمعات الاستهلاكية بخلاف المجتمعات التي تنتج ما يفيض عن حاجاتها وتصدره للآخرين بأثمان باهظة.

إن العمل في المجتمعات التي تمتلك وسائل الإنتاج وتلك التي تسعى للحصول عليها يمثل قيمة إنسانية لا تعلو عليها قيمة أخرى، بينما تجد أن قيمة العمل في مجتمعاتنا مندسة في سياق جملة من الاعتبارات المزيفة الخاضعة غالبا لمبدأ (التعويم الديني سياسي)، هذا التعويم الذي ينحدر بقيمة العمل أحيانا إلى قاع الحضيض المعنوي فتغدو لفظة العمل حينئذ مرادفة لنقيضتها البطالة.

ففي ميدان التنافس الاجتماعي بين قيمة وأخرى ليس مضمونا لقيمة العمل الفعلية في المجتمعات الراكدة أن تظفر بالفوز على قيم اجتماعية مفتعلة أو اقل منها شأنا واهبط منها منزلة، فعندنا أن تحصل على فرصة عمل لا يعني في غالب الأحيان أكثر من أن تحصل على أجر، وقديما قال الشاعر معروف الرصافي واصفا بعض سياسي زمانه:

وليس له من أمره غير أنه يعدد أياما ويقبض راتبا

إن الأسئلة التي تخوض في نوع العمل وجدواه وطبيعة الإنتاج الذي يفضي إليه العمل، والمردود الاقتصادي المتحقق منه، ومدى مساهمة هذا اللون من العمل أو ذاك في نهضة الشعوب ورقيها وتقدمها، وما هي البطالة المقنعة وما اثر تعطيل الأعمال على مجمل حياة الفرد والمجتمع، إن هذه الأسئلة ومثيلاتها تعد أسئلة غير واقعية وترفا فكريا نادرا ما يلتفت إليه احد من طلاب فرص العمل لدينا، انه أمر مفهوم في واقعنا الذي يحيا سواده الأعظم تحت خطوط الفقر والجهل وتعيش بعض نخبه الدينية والسياسية قطيعة مع واقعها وما يفرزه من معطيات وما يمليه من نتائج مستقبلية لكنه يظل في الوقت ذاته أمرا مؤسفا جدا.

قبل أيام تناولت وكالات الأنباء خبرا مفاده تسلم ٣٢٥ برلمانيا عراقيا رواتبهم وبدلات إيجارهم بأثر رجعي. هذا الخبر تناولته بعض الأقلام المستقلة مخلوطا بغير قليل من الاستغراب والاستهجان، وصيّره بعضهم كمنصات لإطلاق رسائل سياسية متعددة الاتجاهات والأغراض، وانبرى فريق آخر بالدفاع عن البرلمانيين والهجوم على خصومهم وهم في مجملهم أما فاشلون سياسيون أو مرضى يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله...

ليس الكتاب الحاذقون من انتبه لهذه المفارقة المضحكة بل إن عددا كبيرا من عامة الناس انتابته علامات الأسى حالما استقبل الخبر بكرا ومجردا من أي رأي سياسي مغرض، ذلك أن حقيقة هدر كميات هائلة من المال العام مقابل أتعاب لنواب لا تكاد تذكر على صعيد أداء مهامهم في التشريع والرقابة والإشراف وفرز الحكومة، تستدعي الأسى والأسف إلى النفس البشرية لاسيما المحرومة منها والتي لا دخل لها في السياسة وترى في قوله تعالى "أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ من فَضْله" تفسيرا يتجاوز ما ذهبت إليه بعض الآراء الحزبية المنافقة.

غير أن عدد الجماهير العراقية التي استشعرت الحسرة لم يكن من حيث الكم يتناسب مع إجمالي عدد السكان بل عدد المحرومين العراقيين، فضلا عن غياب التنظيم الذي حال دون تحول السخط الجماهيري المكبوت إلى رد فعل شعبي ظاهر للعيان مشابه لما شهدناه مؤخرا من مظاهرات المطالبة بتحسين الخدمة الكهربائية يراها البعض انها حملت بين طياتها أجندات حزبية، إننا لم نشهد بل لا نتوقع أن نشهد مظاهرة عارمة تجوب مدن البلاد وتطالب النواب بإرجاع ما تقاضوه من أموال الشعب بغير استحقاق، إذ إن المزاد السياسي الحالي لا يتيح فرصا سانحة أمام عمل فاعل من هذا القبيل، وبالتالي سيظل رد الفعل الشعبي – حتى حين- إزاء فلسفة (العمل الحق والأجر المستحق) ابعد ما يكون من المعنى الواقعي للعمل الايجابي المنظم.

إن غياب ردة فعل شعبية منظمة قوية تستنكر تبديد ثروات البلاد بلا طائل عملي نافع مرده إلى أسباب متعددة يتقدمها تدني النظرة العامة إلى العمل بشكل عام والى العمل السياسي بشكل خاص والذي لا يعدو كونه مجرد فرصة لجني الأرباح والمكاسب بصرف النظر عن تقديم الخدمة العامة الواجبة، ولهذا فلا عجب أن يكون القاسم المشترك الأكبر الذي يجمع بين صغار الموظفين المسؤولين عن ركام معاملات المواطنين المتأخرة وبين أعلى هرم السلطة والنفوذ في العراق هو ذلك التزاحم على أبواب المحاسبين في مواعيد صرف الرواتب والمستحقات المالية، هذا التزاحم المبارك غالبا ما يبرر بتفسيرات دينية مسيسة.

الواقع السياسي للمرأة

إيمان محسن جاسم

في الكثير من الأدبيات العربية نجد ما يوحي بإعطاء دور كبير للمرأة التي تشكل نصف المجتمع ونجد هيئات ومنظمات عديدة تهتم في شأن المرأة ودورها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ولكننا من خلال قراءة واقعية للمجتمع العربي ومنه المجتمع العراقي نجد إنه يطغى عليها النظام الأبوي الذي يقوم على سيطرة الرجال ودورهم الرئيس وعلى احتكارهم للفضاءات العامة والمسؤوليات في مراكز اتخاذ القرار وعلى دونية النساء وعدم الاعتراف لهن بروح المبادرة وبإمكانية تولي المناصب السياسية. و يرتكز هذا النظام الأبوي على تقسيم جنسي للأدوار بحيث ينحصر دور النساء في الأعمال المنزلية والوظائف التقليدية النسائية بينما يتولى الرجال القيام بكل الوظائف الاجتماعية والسياسية بدون استثناء. وتمثل المنظومة التربوية تكريسا لهذا النظام الأبوي عن طريق البرامج التعليميّة المعمول بها والقائمة على الفصل بين العام والخاص في إطاره التقليدي الذي ينتج صورا نمطية للنساء والرجال. ويتجسد هذا الفصل في إقصاء النساء وحتى تغييبهن من مراكز أخذ القرار سواء كان ذلك على مستوى الوظائف السياسية البحتة أو الوظائف السياسية ويمكن أن يكون هذا بسبب الموروث الثقافي والاجتماعي المترسخ في التقاليد السائدة. أمّا السبب السياسي، فيتمثل في غياب التقاليد الديمقراطية في العديد من الدول العربية سواء كانت الأنظمة ملكية أو جمهورية وكذلك غياب التقاليد الديمقراطية وقلة اهتمام المواطنين والمواطنات بالشأن السياسي بصفة عامة رغم الإقرار بالحقوق السياسية فإن ممارسة هذه الحقوق في معظم الدول تتعرض إلى معوقات جوهرية راجعة إلى نظام الأحزاب السياسية في بعض الدول وإلى سيطرة القبيلة أو إلى نظام الطوائف في دول أخرى. بالنسبة إلى نظام الأحزاب السياسية، فرغم التعدّدية الحزبية المصرّح بها في معظم الدول العربية، تبقى الحالة السائدة هي نظام الحزب المهيمن أو السائد ولا تشارك في الانتخابات إلا الأحزاب المعترف بها قانونيا وسياسيا باعتبارها أحزابا قريبة من الحزب الحاكم تقوم بمعارضة صورية وتخدم أكثر سياسة الحزب الحاكم عوض أن تنتصب كحزب منافس له. وفي هذا الوضع تكون الحالة السائدة هي قلة مشاركة المواطنات والمواطنين في العمل السياسي وعدم اهتمامهم بل إمساكهم عن التصويت في الانتخابات طالما انها ستأتي بذات النتائج السابقة وهي تكريس نظام الحزب الواحد ويمكن أن نستثني من ذلك بصورة واضحة العراق وتجربته الديمقراطية التي تسير بخطى ثابتة وحثيثة وكذلك التجربة اللبنانية رغم بعض تعقيداتها. أمّا بالنسبة إلى النظام القبلي أو العشائري، فهو نظام يؤسس بدرجة أولى على الانتماء إلى القبيلة أو العشيرة ويحكم حسب تقاليد قبلية خاصة. في هذا النظام يقدم المرشح أو يشارك في الانتخابات بوصفه ممثلا للقبيلة بالأساس وليس كفرد في المجتمع أي مواطن وبالتالي يتم تغييب العنصر النسوي من المشاركة في صنع القرار من هنا نجد إن نظرة المجتمع للنساء اللواتي يتحملن مسؤوليات سياسية هي نظرة سلبية وغير مشجعة للاهتمام بالشأن السياسي، فالمجتمع يحمّل النساء السياسيات مسؤولية الأزمات العائلية أو الطلاق أو الأزمات الاجتماعية مثل تدهور الأخلاق وتفاقم العنف والإجرام وحتى في حالة الاعتراف بدورهن في المجال السياسي غالبا ما تسند لهن وظائف أو مهام سياسية مرتبطة بنسويتهن مثل الوظائف الاجتماعية والعائلية في الحكومات ولم نشهد حتى الآن مسؤولات عربيات في وزارات الدفاع أو الداخلية أو العدل أو الخارجية ونجدهن في العراق قد تسنمن مواقع في وزارة مثل المرأة وحقوق الإنسان وغيرها من الوزارات البعيدة عن التخطيط والتمنية والسياسة. وهذا ناجم بطبيعة الحال عن أسباب عديدة تتعلق بالمرأة ذاتها ومنها ارتفاع نسبة الأمية النسائية في العالم العربي رغم إلزامية التعليم ومجانيته في بعض البلدان. أمّا السبب الثاني فهو يرجع إلى وجود ظاهرة عند النساء العربيات وتتمثل في قلة وعيهن بحقوقهن وبضرورة معرفة هذه الحقوق للتمتع بها وللنهوض بأوضاعهن القانونية. كل هذه الأسباب المختلفة والمتعدّدة تقف حاجزا أمام مشاركة النساء في العمل السياسي وأمام ممارسة حقوقهن السياسية وبصفة عامة أمام كل عمل يهدف إلى تحقيق الديمقراطية والمساواة. لذا أصبح من الضروري التفكير في تفعيل هذه المشاركة بوسائل معرفية وتحسيسية وتوعوية. ومن بين الآليات التي فكرنا في إعدادها ظهرت الحاجة إلى إعداد دليل لتعريف النساء بحقوقهن وتحسيسهن بضرورة التمتع بها والدفاع عنها وحمايتها وكذلك لتوعيتهن بضرورة اكتساح الفضاءات العامة والمشاركة في العمل السياسي خاصة ان البرلمان العراقي تمثل النساء فيه ٢٥٪ وهذا الحق كفله لهن الدستور العراقي ويجب إعطاء دور كبير ومهم للمرأة العراقية.

عقدة الاشتباك السياسي الحتمية

سلمان النقاش

برزت الديمقراطية كنظام حكم ضروري في المجتمعات التي مرت بمراحل تطور والتي مثلت انظمتها تناقضا وعائقا امام التحولات التي فرضتها الحركة الاجتماعية المرافقة للتطور الفكري الذي انتج الاكتشافات العلمية اذ دخلت في عملية انتاج الحاجات الضرورية للانسان وتلبية خدماته، وتحولت تبعا لهذا مكونات المجتمع منذ ذلك الحين في تصنيفها تبعا لمصالحها والقدرة على تثبيت هذه المصالح من خلال التنافس على المشاركة في السلطة السياسية التي بيدها القدرة على المحافظة على تلك المصالح والترويج الى ثقافة بامكانها توسيع القاعدة الجماهيرية الساندة لامكانية هذه الحماية وبعبارة اوضح ان خيار الديمقراطية استند بالاساس على التطور التقني لسوق العمل وعلى ارادة المجتمع..

الهدف من هذه المقدمة هو لتقريب صورة الذي جرى في العراق وخصوصا بعد نيسان عام ٢٠٠٣ الذي حدد الرأي الجماهيري فيه على مكونات ثقافية موروثة وفق مصالح حددت قبل الثورة العلمية والصناعية التي افرزت او التي حتمت الطريق الديمقراطي الذي سلكته المجتمعات وفق تطورها التراتبي والذي اوصلها الى صورة مجتمع متمنى ويطمح لبلوغه الانسان اينما وجد على الارض مهما كان مستوى تحضره.. ففي هذه المجتمعات اليوم يبرز الانسان كقيمة عليا من خلال الضمانات الاجتماعية والصحية والثقافية والسياسية..

وعلى ركام التخلف الاقتصادي والبيئي والاجتماعي والمعرفي والسياسي والعلمي والصناعي و.... و... و... ادخلت علينا ادوات الديمقراطية لتكون خيارا وحيدا لشكل النظام الذي ينبغي ان يدار به الشأن العام ولم يأت هذا كمعطى ثورى قادته طليعة سياسية محددة ووجدت فيه الخلاص انما اقر الخيار الديمقراطي نتيجة سقوط نظام البعث نتيجة تدخل عسكري حظي ولو بالشكل على تأييد المجتمع الدولي وفق قرار مجلس الامن ١٤٨٣.. مما اعطى للتشكيلات السياسية التي ظهرت بعد التغيير صفة التمثيل لمكونات عراقية صنفت على اساس طائفي وديني وقومي وهذا ما تأكد بشكل مجلس الحكم الذي صنف شخصيات سياسية معروفة بابتعادها عن النهج الديني على انهم ينتمون الى هذه المكونات.. ولان الصراع لم يدرك التناقض المؤدي الى ازالته والعبور الى استثمار المتاح المطور.. ولان التشكيلات السياسية كانت تهم بالحصول على مساحة اوسع ضمن التقسيمات المطروحة.. اخذ الصراع شكله الثقافي بتصعيد المحتوى التراثي المنغرس تماما في مزاج الجماهير وتصاعد المد المحرض والضروري للتشكيلات السياسية لتثبيت اقدامها في قاعدة انطلاق السياسة.. وهذا ادى كما هو معروف الى تصادم عنيف اشعلت فتائله الصراعات بين القوى المتنافسة اقليميا ودوليا ليتحول العراق الى ساحة لتثبيت صحة المنطلقات الفكرية والثقافية للجماعات المتطرفة وكذلك لافشال المشروع الامريكي الذي اعلن على لسان كونداليزا رايس وزيرة خارجية بوش الابن حين اعلنت عن ستراتيجية الشرق الاوسط الكبير التي من خلالها تولت الولايات المتحدة الامريكية اعلان الحرب على الارهاب ونشر الديمقراطية في العالم والذي فسره بوش الابن على ان هذه المجتمعات وما عانته من انظمتها الديكتاتورية مولدة خطرة ومصدرة للارهاب الى مجتمعاتنا اي المجتمعات الغربية.. وفسره بعض المحللين انه يمكن ادخال المبادئ والادوات الديمقراطية الى هذه البلدان دون الحاجة للانتظار من هذه المجتمعات الى المرور بالمرحلة الصناعية والثقافية الضرورية لوجودها ذلك لان الانسانية اليوم تمكنت من تعميم قوانين اخذت صفة العالمية كاعلان حقوق الانسان والقرارات الدولية الملزمة لجميع الامم اضافة الى التطور الهائل في وسائل الاتصال ونقل المعلومات.. اي ان الحياة متجهة تماما الى ان تدار بواسطة قانون دولي واحد ويعني هذا ان المجتمعات الداخلة اليها ادوات الديمقراطية كاجراءات حكم ستتمكن من تطبيقها وان تعرضت الى فوضى اطلق عليها الفوضى الخلاقة..

اذن كانت الديمقراطية ليست خيارا انما خارطة طريق على جميع المكونات السياسية وحسب مرجعياتها الاقليمية والدولية وقليل من المحلية الانصياع لها.. ولو ترك خيار السلطة لاحد اللاعبين السياسيين على الساحة لحسم الامر له ولم يعد بحاجة الى هذه الفوضى.. اذن الفوضى كانت تمثل نتيجة وليست اسلوبا

وهذا يمثل جزء من الصراع هدفه الاساس هو تحميل الفشل الى جزء من الظاهرة.. فالفساد مثلا هو نتيجة طبيعية لبلد يخوض مرحلة انتقالية لا يمكن لاحد اللاعبين ازاحة الاخر مهما كانت امكانياته.. والغريب في الامر ان الصراع بدا ويبدو على انه بين التشريعات القانونية والدستورية الجديدة وبين الثقافة الموروثة منذ مئات السنين.

في اعتقادي ان الخلل في تلكوء اعادة بناء القاعدة الاساسية لبناء الدولة لا تجعل من حكومة المالكي تتصف او تقيم بالفشل.. اذا ما قدرت الامور على النيات الداعية للبناء، الجميع قد ساهم وبشكل فعال الى وصول الفوضى الى مداها الاوسع وخصوصا في عام ٢٠٠٦.. وعلى الجميع ان يعترف ان المالكي تمكن ان يقود وزارة غير منسجمة وان مجلسها لا يكترث كثيرا لارادته بل لارادات الحصص التي كونته..

واليوم تتجه العملية السياسية بعد انتخابات اذار ٢٠١٠ الى عقدة اشتباكها الحتمية، لتضع العاملين عليها امام تحد يحدد قدرتهم وجديتهم في رسم ملامح تكوين الدولة وفق مشروع التغيير الديمقراطي الذي انتج انهيارا واسعا لبنى اجتماعية واقتصادية وثقافية وبيئية والاهم سياسية.

ان تأخر تشكيل الحكومة وما يرافقه من اختناقات في مجمل الاوضاع العراقية واتضاح المصالح الاقليمية والدولية في تحديد ملامح حكمه.. يضع العراق في مفترق وان كان خطرا لكنه يؤذن ببناء مستقر لدولة عصرية حديثة وان تأخر قيامها لزمن ليس بالقريب.

المناهج الدراسية بين التطوير والتغير

حسين علي الحمداني

بين الحين والآخر نطالع تصريحات عديدة لمسؤولين في وزارة التربية عن تغيير المناهج الدراسية والمعروف لدى الجميع إن المنهج المدرسي وسيلة لتحقيق أهداف التربية والتعليم ويرتبط بالطالب والبيئة والمجتمع والثقافة والنظريات التربوية مضافا إليها فلسفة الدولة التربوية، وكل هذه العوامل خاضعة لقوانين التطوير بمختلف المستويات بما فيها العلمية والتكنولوجية والاستعداد لتقبلها ومواكبتها ، لذا فإن التطوير يصبح أمراً حتمياً لا بد منه، ويجب أن يبذل فيه أقصى ما يمكن من الجهود على أسس علمية بحثية تدرس الواقع وتحدد مشكلاته وتستشرف المستقبل وتحدد متطلباته وتراعي الإمكانات المتاحة ليحقق الأهداف المرجوة منه. ويُقصد بتطوير المنهج هنا إحداث تغييرات في عنصر أو أكثر من عناصر منهج قائم بقصد تحسينه خاصة وان المناهج الدراسية ولكافة المراحل لم تخضع لضوابط مهنية طيلة حقب طويلة بقدر ما خضعت لأفكار أيدلوجية يراد من خلالها بناء المجتمع وفق رؤية الحزب الحاكم وبالتالي تحولت المناهج الدراسية إلى منشورات تبث الأفكار المراد طرحها للمجتمع خاصة ما يتعلق منها بمناهج التاريخ والمطالعة والأدب وغيرها، لذا نجد بأن القائمين على المناهج في وزارة التربية يطمحون لمواكبة المستجدات العلمية والتربوية، والتغيرات في جميع المجالات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية بما يلبي حاجات المجتمع وأفراده، مع مراعاة الأسس التي بُني عليها المنهج فلسفية وثقافية ونفسية في ضوء الإمكانات المتاحة من الوقت والجهد. وعلينا أن ندرك ونحن نخطو هذه الخطوة المهمة إن مفهوم تطوير المنهج تغير عما كان عليه من قبل ويرجع ذلك إلى ما طرأ على التربية عموماً من تغير في فلسفتها وأهدافها وطرائق تدريسها آخذين بنظر الاعتبار تأثير ذلك على تطور مفهوم المنهج ذاته. ففي ظل المفهوم التقليدي والنظرة الضيقة للمنهج والتي تجعله مرادفاً للمقرر المدرسي فقط كان التطوير مقصوراً على إجراء تعديلات في المقررات الدراسية بالحذف أو الإضافة وهذا ما حدث في عملية التغيير الطفيفة التي شهدتها المناهج الدراسية العراقية ما بعد ٢٠٠٣ حيث اقتصر التغيير على مفردات من المنهج كانت على صلة مباشرة ومسميات معينة خاصة فيما يتعلق بكتب القراءة والمطالعة وقصائد الشعر حيث استبدلت بغيرها وهذه عملية تغيير وليست تطوير. أما في ظل المفهوم الواسع والشامل للمنهج فإن التطوير لا بد وأن يتضمن جميع مكونات المنهج من أهداف ومحتوى وإستراتيجيات التدريس والوسائل التعليمية والأنشطة والتقويم؛ ويتواكب مع العوامل المؤثرة فيه التي باستطاعتها أن تحدث تغيراً في اتجاهه وهذه العوامل تتنوع حسب مصدرها إذ قد تكون هذه العوامل سياسية وقد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية أو نفسية والأهم من هذه العوامل مجتمعة هو توفر الرغبة الحقيقية بالتطوير بعيدا عن التأثيرات الخارجية كما يحدث في الكثير من البلدان العربية والإسلامية حيث يكون تغيير المناهج رغبة دول ما تشكل قوة ضغط في ذلك، والعامل الثاني المهم هو من سينفذ هذا التغيير؟ والمعروف في الأواسط التربوية بأن العملية لا تقتصر على المقرر المدرسي فقط ولا على المتلقي (الطالب / التلميذ) بل هنالك طرف مهم جدا وهو (المعلم / المدرس) وهذا الطرف ووفق أسس التربية الحديثة تحول من ملقن يحشو أدمغة تلامذته بالمعلومات لغرض كسب درجات النجاح إلى وسيلة تساعد المتلقي على كيفية التعلم وبالتالي فان العملية برمتها تحولت من تعليم وتلقين الى تعلم واكتساب مهارات وهذا ما معمول به في الكثير من دول العالم ومنها بعض الدول العربية التي حققت قفزة كبيرة في هذا الميدان الحيوي. ورغم إن وزارة التربية سعت لهذا بوقت مبكر منذ عام ٢٠٠٥ عبر إشراك عدد كبير جدا من الهيئات التعليمية في دورات تطويرية غايتها اكتساب مهارات التعلم ومحاولة إدخال طرائق تدريس حديثة وفي مقدمتها (التعلم التعاوني) القائم على نظام المجموعات المتعاونة داخل الفصل الدراسي الواحد ، إلا إن هذه التجربة لم يكتب لها النجاح بسبب رفضها من قبل نسبة كبيرة جدا من الهيئات التعليمية ، لذا فأن أية عملية تغيير أو تطوير للمناهج الدراسية يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار تطوير قدرات القائمين بتنفيذها وهم الهيئات التعليمية والتدريسية لكي نضمن توفر مقومات نجاحها بالشكل السليم والصحيح وأن لا تتحول هذه العملية إلى عبء على طرفي المعادلة المعلم والمتعلم.